مجلة نظريات وتطبيقات التربية البدنية وعلوم الرياضة
المجلد (٣٩) العدد (١) يناير ٢٠٢٣ ISSN (print) : 2636-3860

معوقات تطبيق نظام "حق الانتفاع " لبعض الهيئات الرياضية الأهلية في جمهورية مصر العربية

*أ . د / لبيب عبد العزيز لبيب
**أ . م . د / سماح محمد حلاوة
***الباحث/محمد السيد عبد المنعم مطر

المستخلص

تهدف الدراسة إلي التعرف علي الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام "حق الانتفاع لتلك المؤسسات لإيجاد الدعم المادي الذي يوفر للمؤسسة القدرة علي الوفاء باحتياجاتها وقدرتها علي إجراء عمليات التطوير داخلها وتحقيق كافة الأهداف التي تسعي إليها استخدم الباحثين المنهج الوصفي متبعاً أسلوب الدراسات المسحية، وذلك لملائمته لطبيعة هذه الدراسة. من العاملين بالهيئات الأهلية التابعة للمجلس القومي للرياضة، والبالغ عددها (٦٤٧)هيئة رياضية، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية العشوائية من العاملين بالهيئات الأهلية التابعة للمجلس القومي للرياضة على مستوي جمهورية مصر العربية والبالغ عددهم (٢٧٥) موظف وموظفة من العاملين بالهيئات الأهلية ، كما قام الباحث بالاستعانة بعينة استطلاعية بلغ عددها(٧٥) موظف وموظفة من خارج العينة الأساسية ومن داخل المجتمع الأصلي حيث تم استخدامها في إجراءات تصميم الاستبيان (قيد البحث).وكانت أهم الاستخلاصات: تراوحت الأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث لبعض الهيئات الأهلية على عبارات المحور (الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في المنشآت الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة (٢٠١٧م) ما بين (٧٥.٧٦ % إلى٩٦.٤٨٪)، حيث جاءت العبارة رقم (١٠٤) في الترتيب الأول بأهمية نسبية بلغت (٩٦.٤٨ %) في حين جاءت العبارة رقم (١٠٢) في الترتيب الخامس والعشرون والأخير بأهمية نسبية بلغت (٧٥.٧٦ %).

الكلمات المفتاحية: قطاع – خاص – الانتفاع

* أستاذ ادارة التنس المتفرغ بقسم أصول التربية الرياضية " -كلية التربية الرياضية - جامعة مدينة السادات.
**سماح محمد حلاوة" أستاذ مساعد بقسم أصول التربية الرياضية والترويح" –جامعة مدينة السادات
***باحث دكتوراه بكلية التربية الرياضية جامعة مدينة السادات –أخصائي رياضي بالإدارة المركزية للاستثمارات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة

مقدمة ومشكلة البحث

تعتبر الهيئات الاهلية المتمثلة في (اللجنة الاولمبية ،الاتحادات الرياضية ، الاندية الرياضية) البيئة الشرعية التي تكفل حق الممارسة الرياضية التنافسية والتي بدورها تجعل لمصر مركزا متميزا ومنفردا على مستوى الرياضة العالمية ، ومع تزايد الضغوط التنافسية وتقليل الدعم الحكومي التي تعمل بها تلك المنشآت والهيئات الاهلية ازدادت الاهمية النسبية للمقومات الاقتصادية والاستثمارية والتي بدورها تخلق مزيدا من الضغوط على بيئة العمل والتي يجب ان تقابل تلك المقومات ، الامر الذى أولى بالاهتمام الكامل بالعوائد الاقتصادية لتلك المنشآت والهيئات الرياضية لما لها من مرتكزات استثمارية وخدمية وتنافسية يجب تدعيمها وتعزيزها لأهمية الوصول لإدارة الاستثمار الرياضي بما ينعكس على مكانة الرياضة المصرية عالميا. (٣ : ١)

كما أصبحت الإدارة في هذا العصر من ركائز التقدم وأي محاولة لإحداث التنمية الرياضية والاقتصادية والاجتماعية تحتاج في الأساس إلي إدارة متطورة تستخدم أساليب علمية في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة ورفع الكفاءة الإنتاجية إلي حدودها القصوى ، لذلك فإن الإدارة هي مفتاح المستقبل لتحقيق الأهداف ، ولما كانت الإدارة ضرورة حتمية لإدارة العمل الجماعي فإن الإدارة الحديثة تلعب دوراً حيوياً في توجيه المؤسسات والمنظمات علي اختلاف مجالاتها وتخصصاتها ، وبذلك أصبحت الإدارة عملية أساسية تعتمد عليها كل الهيئات والكوادر الإدارية في تحقيق أهدافها. (٩ : ٦،٥)

ويتفق كلا من احمد هادى الديك ٢٠١٨م و حامد ماهر ٢٠٠٥م أن الاهتمام بنظام "(البناء–التشغيل –التحويل) والمعبر عنها بـ البوت وأشكاله المختلفة ، ولقد أدت مشاريع البوت إلى إقبال واسع وكبير من قبل الدول المتقدمة والنامية التي تسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وتحديث مرفقاتها العامة ، حيث وجدت هذه الدول في مشروعات البوت خير سبيل في تحقيق هذا الغرض رغم ان هذا النظام كان معروف في الاعوام السابقة تحت مسميات أخرى كنظام الامتياز إلا ان الواقع الاقتصادي الحالي لكثير من الدول أسهم في اعتماده في القرن الحالي بشكل كبير ، ويتوقع استمرار هذا الاتجاه في تمويل مشروعات البنية الاساسية وزيادته وربما مضاعفته مع بدايات هذا القرن ، ويرجع السبب ف ذلك إلى انهيار المنظومة الاشتراكية بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من إمكانيات وخبرات الشركات العملاقة المتخصصة فى مختلف المجالات.(١:٢)(٥:١١)

ويذكر حسن أحمد الشافعي ٢٠٠٦بأن هناك استثمار طويل الأجل وهو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويعنى بالعلاقة التكاملية وليس التنافسية ، ويوجد تصنيف آخر للاستثمار يتمثل في الاستثمار

المستقل الذي يعتمد عليه في زيادة الدخل القومي ، ويهتم به قطاع الأعمال والقطاع الحكومي والاستثمار الأجنبي ، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل عن طريق استثمار جزء من الادخار ، ويجدر الإشارة هنا على أن الاستثمار له اتجاهان الأول يسعى إلى الاستثمار المادي والآخر يهتم بالاستثمار البشرى الذي يعد الإنسان فيه هو هدف التنمية ووسائلها. (٦ : ٢٦ ، ٢٨)

ويشير جواد بشارة ٢٠٠٢م بأنها تلك المشروعات التي يتعهد بها القطاع الخاص ويقوم بتمويلها شرط أن تظل ملكيتها للدولة أو لإحدى هيئاتها العامة صاحبة المشروع بالأساس حيث يعهد القطاع الحكومي لإحدى شركات القطاع الخاص بتصميم وتنفيذ وإدارة المشروع خلال فترة زمنية محددة بموجب عقد محدد يربط بين الإدارة والشركة المنفذة بعقد امتياز يخول بمقتضاه الحصول على عائدات هذا المشروع طيلة فترة الامتياز ومن ثم يقوم القطاع الخاص بعد انتهاء فترة الامتياز المنصوص عليها بالعقد بتحويل ملكية المشروع إلى الحكومة بحالة جيدة وبدون أي مقابل.(٤ : ١٢)

فتطبيق نظام حق الانتفاع يتميز في صورته الراهنة بأنه أحد الأساليب التمويلية المبتكرة لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية، وتختلف مشروعات البنية الأساسية عن غيرها من المشروعات الاستثمارية التي اعتاد الاستثمار فيها والتي تتميز بمجموعة من الخصائص المميزة لها ومنها (كبر حجم الاستثمارات المطلوبة – كبر عدد مستهلكي الخدمات – بعض الخدمات ضرورية للمستهلك). (٥:١٨)

ومن خلال خبرة الباحثين والاطلاع العديد من المراجع العلمية (العربية– الأجنبية) والدراسات السابقة (١٥،١٢،١٧،١٦)، وجدت ندرة الدراسات التي تناولت الشراكة مع القطاع الخاص كأسلوب لطرح المشروعات باعتباره أسلوب استثماري يمكن استخدامه داخل المؤسسات الرياضية على اختلاف أشكاله، مما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة كنوع من التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام حق الانتفاع لتلك المؤسسات لإيجاد الدعم المادي الذي يوفر للمؤسسة القدرة على الوفاء باحتياجاتها وقدرتها على إجراء عمليات التطوير داخلها وتحقيق كافة الأهداف التي تسعي إليها

ثانياً: هدف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق نظام حق الانتفاع لبعض الهيئات الأهلية في جمهورية مصر العربية.

ثالثاً: تساؤلات البحث:

- ما الصعوبات تواجه تطبيق نظام حق الانتفاع لبعض الهيئات الأهلية بجمهورية مصر العربية؟

رابعاً ـ المصطلحات المستخدمة: -

١-نظام مشروع "حق الانتفاع":

(البناء – التشغيل – تحويل الملكية) وهو "النوع الذي يعطى لشركة المشروع حق الإدارة والتشغيل للمشروع فقط طوال مدة الامتياز، ويؤول في النهاية إلى الدولة دون مقابل مادي ". (١٣:٢٦، ٢٧)

٢-الهيئات الرياضية الأهلية:

هي كل جماعة عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة ذات تنظيم مستمر تتآلف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تهدف الكسب المادي ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة متمثلة فى (اللجنة الاولمبية – الاتحادات الرياضية – الأندية الأهلية) (١١ :٦)

خامسا-إجراءات البحث:

١: – منهج البحث:

استخدم الباحثين المنهج الوصفي متبعاً أسلوب الدراسات المسحية، وذلك لملائمته لطبيعة هذه الدراسة.

٢: مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث من العاملين بالهيئات الأهلية التابعة للمجلس القومي للرياضة، والبالغ عددها، والبالغ عددها (٦٤٧) هيئة رياضية ، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية العشوائية من العاملين بالهيئات الأهلية التابعة للمجلس القومي للرياضة على مستوي جمهورية مصر العربية والبالغ عددهم (٢٧٥) موظف وموظفة من العاملين بالهيئات الأهلية كما قام الباحث بالاستعانة بعينة استطلاعية بلغ عددها(٧٥)موظف وموظفة من خارج العينة الأساسية ومن داخل المجتمع الأصلي حيث تم استخدامها في إجراءات تصميم الاستبيان (قيد البحث)،والجدول (١) يوضح تصنيف عينة البحث.

جدول (١)

تصنيف عينة البحث الأساسية والاستطلاعية ن = ٣٥٠

نوع العينة		العدد	النسبة المئوية في ضوء إجمالي عدد العينة %
الأساسية	العاملين بالهيئات الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة	٢٧٥	% ٧٨.٥٧
الاستطلاعية	العاملين بالهيئات الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة	٧٥	% ٢١.٤٣
إجمالي العينة		٣٥٠	% ١٠٠.٠٠

يتضح من الجدول (١)أن النسبة المئوية لعينة البحث الأساسية قد بلغت(٧٨.٥٧ %) من إجمالي عينة البحث، كما بلغت النسبة المئوية لعينة البحث الاستطلاعية قد بلغت (٢١.٤٣ %).

٣: وسائل وأدوات جمع البيانات:

نظرا لطبيعة البحث سوف يستخدم الباحث وسائل جمع البيانات التالية:

- الملاحظة الموضوعية.
- تحليل المراجع العلمية والدراسات السابقة: سوف يقوم الباحث بتحليل المراجع العلمية وذلك للمساعدة في لعداد المحاور وعبارات استمارة الاستبيان قبل عرضها على السادة الخبراء لأبداء الرأي
- المقابلات الشخصية. يستخدم الباحث هذه الأداة بغرض الحصول على المعلومات والبيانات والتي قد نلقي الضوء على بعض الجوانب المراد دراستها من أجل مساعدة الباحث في اعداد استمارة الاستبيان الخاص بموضوع البحث
- استمارة استبيان: وهي أحد وسائل جمع البيانات الرئيسية في هذه الدراسة حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وذلك للتعرف علي أثر العائد الاقتصادي من تطبيق حق الانتفاع " " لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة

وسوف يتبع الخطوات الأتية لتصميم استمارة الاستبيان:

- القراءات النظرية للمراجع العلمية المرتبطة بموضوع البحث
- تحديد محاور الاستبيان من خلال المسح المرجعي للمراجع العلمية المرتبطة

- وضع عدد مناسب من العبارات التي تناولت موضوع البحث
- عرض استمارة الاستبيان على الخبراء لأبداء الرأي فيها وتسجيل الملاحظات.مرفق (١)
- تحويل الاستبيان الورقي (قيد البحث) إلى استبيان إلكتروني:

قام الباحثين باستخدام نماذج جوجل Google Formsلتحويل الاستبيان الورقي (قيد البحث) من صورته الورقية إلى صورته الإلكترونية وهو متاح على الرابط التالي:

- https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeR8wSWP3KKIJD33GsxPnvm5U5nY7FhzgWdPAZUjZ5PG8TMuA/viewform

كما قام الباحثين بعمل مجموعات على تطبيق التساب آWhatsAppلتجميع عينة البحث الأساسية والاستطلاعية، وإرسال رابط الاستبيان لهم في المجموعات لتعبئته.

جدول (١)

النسبة المئوية لآراء الخبراء حول محاور الاستبيان ن = ١٠

م	المحور	نسبة الاتفاق	تكرار الموافقة
١	مصادر التمويل بالمنشآت الرياضية	٦٠٪	٦
٢	الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة ٢٠١٧م)	٩٠٪	٩
٣	النواحي الادارية والقانونية لخصخصة المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة.	٧٠٪	٧

يوضح جدول (٢) الخاص بآراء الخبراء حول أهم المحاور المناسبة للاستبيان، وتم قبول محاور للاستبيان التي حققت نسبة اتفاق (٩٠ %) فأكثر وهي النسبة التي ارتضاها الباحث وأصبحت محور البحث المحور (الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة ٢٠١٧م) والعبارات الخاصة بمحور البحث مرفق (٢)

٤: الدراسة الاستطلاعية :

قام الباحثين بعمل دراسة استطلاعية بتوزيع استمارة الاستبيان علي عينة استطلاعية وعددهم (٧٥) وذلك لفهم واستيعاب المحاور والعبارات التي تحتوي عليها ، وذلك من الفترة ٢٠٢٠/١٠/١٥ الي ٢٠٢٠/١٠/٢١م من خلال المقابلة الشخصية معهم أثناء الاجابة علي الاستمارة

٥: حساب المعاملات العلمية (الصدق – الثبات)

- **حساب صدق الاستبيان: الصدق الاحصائي للاستبيان تم عن طريق:**
- **حساب الاتساق الداخلي**

قام الباحثين بحســـاب الاتســـاق الداخلي وذلك لإيجاد معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور كما قام الباحث بإيجاد معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان وجدول (٣) يوضح ذلك:

جدول (٣)

حساب الاتساق الداخلي

المحور	أرقام العبارات	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع المجموع الكلي
الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية	١	*٠.٧٤	*٠.٧٠
	٢	*٠.٨٥	* ٠.٧٩
	٣	*٠.٧٧	* ٠.٧٥
	٤	٠.٨٢	* ٠.٨٠
	٥	*٠.٧٦	* ٠.٧٣
	٦	*٠.٨٤	*٠.٧٦
	٧	*٠.٨٢	*٠.٧٠
	٨	*٠.٧٩	*٠.٧٩
	٩	*٠.٨١	*٠.٧٧
	١٠	*٠.٧٥	*٠.٧٦
	١١	*٠.٨٠	*٠.٧٩
	١٢	*٠.٧٩	*٠.٧٦
	١٣	*٠٧٤	*٠.٧٩
	١٤	*٠.٨٢	*٠.٧٣
	١٥	*٠.٧٦	*٠.٨١
	١٦	*٠.٧٥	*٠.٧٧
	١٧	*٠.٧٧	*٠.٨٠
	١٨	*٠.٨٨	*٠.٨٢
	١٩	*٠.٧٤	*٠.٧٥

	٢٠	*٠.٧٦	*٠.٧٧
	٢١	*٠.٧٥	*٠.٧٩
	٢٢	*٠.٧٦	*٠.٧٣
	٢٣	*٨٦.	*٠.٧٦
	٢٤	*٠.٧٦	*٠.٧٣
	٢٥	*٠.٨٣	*٠.٨٠

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، د.ح (ن – ٢ = ١٤٨) في اتجاهين =٠.١٥٩

يتضح من الجدول (٣) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين كل من درجة كل عبارة ومجموع المحور الذي تنتمي له العبارة، كذلك بين درجة كل عبارة والمجموع الكلي للاستبيان (قيد البحث). مما يدل على صدق تمثيل تلك العبارات للمحور الذي تمثله والاستبيان ككل

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين درجة كل محور والمجموع الكلي للاستبيان (قيد البحث)

ن = ١٥٠

المحور	محاور الاستبيان	معامل الارتباط مع المجموع الكلي للاستبيان
	الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة ٢٠١٧م)	**٠.٨٧

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، د.ح (ن – ٢ = ١٤٨) في اتجاهين = ٠.١٥٩

يتضح من الجدول (٤) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين درجة كل محور والمجموع الكلي للاستبيان (قيد البحث)، حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠.٧٩ : ٠.٩١). مما يدل على صدق تمثيل تلك المحاور للاستبيان (قيد البحث).

ثبات استمارة الاستبيان (قيد البحث):

استخدم الباحثين طريقتين لحساب ثبات الاستبيان (قيد البحث)، وهما على النحو التالي:

- الطريقة الأولى (التجزئة النصفية): حيث استخدم الباحثين الدرجات الخام لقياسات صدق الاستبيان (قيد البحث)، وذلك بتقسيمها إلى نصفين:

- العبارات الفردية: وعددها (١٣) عبارة.
- العبارات الزوجية: وعددها (١٢) عبارة.

ثم قام الباحثين بحساب معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان، وبالتالي الحصول على ثبات نصف الاستبيان فقط، وللحصول على معامل الثبات الكلي للاستبيان. تم تطبيق معادلة سبيرمان براون.

- الطريقة الثانية (معامل ثبات ألفا كورنباخ):حيث قام الباحثين بحساب معامل الثبات الكلي للاستبيان (قيد البحث) باستخدام معامل ألفا كورنباخ لحساب الثبات، والجدول (٤) يوضح حساب مُعاملات الثبات للاستبيان (قيد البحث) باستخدام الطريقتين.

جدول (٥)

معاملات الثبات للاستبيان (قيد البحث)

ن = ١٥٠

نصفي الاستبيان	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل ارتباط التجزئة النصفية	معامل الثبات الكلي للاستبيان	معامل ألفا كورنباخ
العبارات الفردية	١٣	٢.٤٩	٠.٧٧	* ٠.٨٦	* ٠.٩٢	* ٠.٨٧
العبارات الزوجية	١٢	٢.٥٤	٠.٨١			

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، د.ح (ن – ٢ = ١٤٨) في اتجاهين = ٠.١٥٩

يتضح من الجدول (٥) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين نصفي الاستبيان (قيد البحث)، والمتمثلة في متوسطات العبارات الفردية والعبارات الزوجية. مما يدل على ثبات تطبيق الاستبيان (قيد البحث).

التجربة الأساسية لعينة البحث:

تم تطبيق تجربة البحث الأساسية الاستبيان الإلكتروني (قيد البحث) خلال الفترة من يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/١/١ يوم الثلاثاء موافق٢٠٢١/٢/١٠ مع عينة البحث الأساسية، والبالغ عددهم (٢٧٥) موظف وموظفة. من العاملين بالمنشآت الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة، (٢٧٥)، ثم تلا ذلك تفريغ البيانات تمهيداً لمعالجة البيانات إحصائياً

٦: المُعالجات الإحصائية:

في ضوء أهداف وفروض البحث. استخدم الباحثين البرنامج الإحصائي (SPSS) لمُعالجة البيانات، واستعان بالأساليب الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي الانحراف المعياري معامل ارتباط التجزئة النصفية معامل الثبات الكلي للاستبيان معامل ألفا كورنباخ

* النسبة المئوية %. *، اختبار كا٢لحساب دلالة الفروق بين التكرارات وقد ارتضى الباحث مستوى الدلالة الإحصائية عند (٠.٠٥) في اتجاهين.

سادسا: عرض ومناقشة النتائج:

أ . استجابات عينة البحث (الهيئات الأهلية) على محور البحث

جدول (٦)

النسب المئوية ودلالة الفروق بين استجابات عينة البحث (الهيئات الأهلية) على عبارات المحور ن = ٢٧٥

م	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		قيمة كا٢ المحسوبة	مجموع تقديري	الأهمية النسبية %	الترتيب
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %				
١	١٢٧	% ٤٦.١٨	١٣١	% ٤٧.٦٤	١٧	% ٦.١٨	* ٩١.٣٢	٦٦٠	% ٨٠.٠٠	٢٠
٢	٢٠٨	% ٧٥.٦٤	٦١	% ٢٢.١٨	٦	% ٢.١٨	* ٢٣٧.٩٦	٧٥٢	% ٩١.١٥	١٠
٣	٢٤٧	% ٨٩.٨٢	١٨	% ٦.٥٥	١٠	% ٣.٦٤	* ٣٩٥.١٨	٧٨٧	% ٩٥.٣٩	٣
٤	١٢٢	% ٤٤.٣٦	١٤٠	% ٥٠.٩١	١٣	% ٤.٧٣	* ١٠٣.٠٣	٦٥٩	% ٧٩.٨٨	٢١
٥	٢٢٠	% ٨٠.٠٠	٥٠	% ١٨.١٨	٥	% ١.٨٢	* ٢٨٠.٥٥	٧٦٥	% ٩٢.٧٣	٩
٦	١٢٨	% ٤٦.٥٥	١٢٢	% ٤٤.٣٦	٢٥	% ٩.٠٩	* ٧٢.٩٢	٦٥٣	% ٧٩.١٥	٢٢
٧	١٤٠	% ٥٠.٩١	١١١	% ٤٠.٣٦	٢٤	% ٨.٧٣	* ٧٩.٥١	٦٦٦	% ٨٠.٧٣	١٩
٨	١١٥	% ٤١.٨٢	١٤٣	% ٥٢.٠٠	١٧	% ٦.١٨	* ٩٥.٥١	٦٤٨	% ٧٨.٥٥	٢٣
٩	١٩٧	% ٧١.٦٤	٦٤	% ٢٣.٢٧	١٤	% ٥.٠٩	* ١٩٥.١٩	٧٣٣	% ٨٨.٨٥	١١
١٠	١٧٨	% ٦٤.٧٣	٨٠	% ٢٩.٠٩	١٧	% ٦.١٨	* ١٤٣.٦١	٧١١	% ٨٦.١٨	١٥
١١	٢٤٣	% ٨٨.٣٦	١٠	% ٣.٦٤	٢٢	% ٨.٠٠	* ٣٧٥.٥٤	٧٧١	% ٩٣.٤٥	٦
١٢	٢٤٢	% ٨٨.٠٠	٢٤	% ٨.٧٣	٩	% ٣.٢٧	* ٣٧١.٠٥	٧٨٣	% ٩٤.٩١	٤
١٣	٢٣٨	% ٨٦.٥٥	٢٢	% ٨.٠٠	١٥	% ٥.٤٥	* ٣٥٠.٦٧	٧٧٣	% ٩٣.٧٠	٥
١٤	٢٥١	% ٩١.٢٧	١٦	% ٥.٨٢	٨	% ٢.٩١	* ٤١٥.٧٧	٧٩٣	% ٩٦.١٢	٢
١٥	٢٤٠	% ٨٧.٢٧	١٤	% ٥.٠٩	٢١	% ٧.٦٤	* ٣٦٠.٣١	٧٦٩	% ٩٣.٢١	٧
١٦	٢٢١	% ٨٠.٣٦	٤٩	% ١٧.٨٢	٥	% ١.٨٢	* ٢٨٤.٢٨	٧٦٦	% ٩٢.٨٥	٨

١٧	١٩٦	% ٧١.٢٧	٦٥	% ٢٣.٦٤	١٤	% ٥.٠٩	* ١٩٢.٣١	٧٣٢	% ٨٨.٧٣	١٢
١٨	١٤٤	% ٥٢.٣٦	١١٤	% ٤١.٤٥	١٧	% ٦.١٨	* ٩٦.١٤	٦٧٧	% ٨٢.٠٦	١٨
١٩	١٨٧	% ٦٨.٠٠	٨٢	% ٢٩.٨٢	٦	% ٢.١٨	* ١٨٠.٢٣	٧٣١	% ٨٨.٦١	١٣
٢٠	١١٣	% ٤١.٠٩	١٣٧	% ٤٩.٨٢	٢٥	% ٩.٠٩	* ٧٥.٨٧	٦٣٨	% ٧٧.٣٣	٢٤
٢١	١٠١	% ٣٦.٧٣	١٤٨	% ٥٣.٨٢	٢٦	% ٩.٤٥	* ٨٢.٦١	٦٢٥	% ٧٥.٧٦	٢٥
٢٢	١٧٩	% ٦٥.٠٩	٧٩	% ٢٨.٧٣	١٧	% ٦.١٨	* ١٤٥.٧٧	٧١٢	% ٨٦.٣٠	١٤
٢٣	٢٥٣	% ٩٢.٠٠	١٥	% ٥.٤٥	٧	% ٢.٥٥	* ٤٢٦.٢٧	٧٩٦	% ٩٦.٤٨	١
٢٤	١٥٠	% ٥٤.٥٥	١٢١	% ٤٤.٠٠	٤	% ١.٤٥	* ١٣٠.٣٥	٦٩٦	% ٨٤.٣٦	١٦
٢٥	١٤٥	% ٥٢.٧٣	١٢١	% ٤٤.٠٠	٩	% ٣.٢٧	* ١١٤.٩٧	٦٨٦	% ٨٣.١٥	١٧

* قيمة كا^{2} الجدولية عند د.ح (٢)، مستوى معنوية (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من الجدول (٦) النسب المئوية ودلالة الفروق بين استجابات عينة البحث (الهيئات الأهلية) على عبارات المحور السادس (الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة ٢٠١٧م))، وذلك على ميزان تقدير ثلاثي (أوافق /إلى حد ما/ لا أوافق)، وجميعها دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لصالح الاستجابة أوافق.

مناقشة نتائج المحور والذي ينص علي الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية يتضح من الجدول رقم(٦)أن التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارات المحور حيث انحصرت ما بين (٧٩.١٥٪:٩٦.٤٨٪) ، وأن العبارات التي حققت أعلي وزن نسبي جاءت كتالي :

العبارة رقم (٢٣) في الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ (٩٦.٤٨٪) وجاءت قيمة كا٢دال ة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٥) وفي اتجاه الإجابة أوافق والتي تنص التعقيدات الروتينية من أهم المعوقات الخاصة بتطبيق مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص

وجاءت العبارة رقم (١٤) في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ (٩٦.١٢٪)وجاءت قيمة كا٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٥وفي اتجاه الإجابة أوافق والتي تنص علي يتعثر القطاع الخاص عن استكمال مشروع حق الانتفاع حيال نشوب بعض النزعات القضائية الواردة وجودها والمترتبة على استغلال المشروع بنظام حق الانتفاع.

وجاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب الثالث بوزن نسبي (٩٥.٣٩٪) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٠٥) في اتجاه الاجابة (أوافق)والتي تنص. يصعب توافر تطبيق آليات الرقابة المطلوبة للمشروعات المطروحة لعدم تكامل المعرفة

كما يتضح من الجدول أن عبارات المحور والذي ينص على الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية يتضح من الجدول أن العبارات التي حققت أقل وزن نسبي جاءت كتالي:

العبارة رقم (٤) جاءت في الترتيب (٢١) بوزن نسبي (٧٩.٨٨٪) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية(٠.٠٠٥) في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي يصعب على إدارة المنشآت الرياضية توفير المناخ الاقتصادي الملائم لطرح المشروعات الاستثمارية بنظام حق الانتفاع بمنشآتها.

وجاءت العبارة رقم (٦) جاءت في الترتيب (٢٢) بوزن نسبي (. ٧٩.١٥٪) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٠٥) في اتجاه الاجابة (لا أوافق)والتي تنص يصعب تسهيل الإجراءات الخاصة باستيراد الأدوات والأجهزة الرياضية الخاصة بالبناء والتشغيل من الخارج بالنقد الأجنبي.

وجاءت العبارة رقم (٨) جاءت في الترتيب (٢٣) بوزن نسبي (٧٨.٥٥٪) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٠٥) في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي تنص علي يقتصر منح امتياز مشروعات حق الانتفاع بالمنشآت الرياضية على شركات الخدمات الرياضية المرخصة وفقا للقوانين

ويري الباحثين أن تطبيق نظام حق الانتفاع يتوافق وينسجم مع أتجاهين ومبدأين أساسين هما الاتجاه الأول ابراز مسئولية الدولة عن طريق الخدمات المسئولة عن تنفيذها ووضع القوانين التي تتناسب مع سوق العمل وجذب الاستثمارات في ضوء منظومة متكاملة ، والاتجاه الثاني تعزيز دور القطاع الخاص بما فيه من توفير الامكانات المادية والبشرية لتدارك الصعوبات والقيود التي تعوق الاستثمار ، ويرجع الباحث أن أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام حق الانتفاع الي عدم دراية القائمين علي تنفيذ بنود قانون الرياضة (٧١) لسنة (٢٠١٧م) وخاصة مواد الاستثمار مادة (٧١) التي يجب أن تتخذ الشركات التي تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية بأنواعها شكل الشركات المساهمة وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال ، حيث سهلت أمور كثيرة للمستثمرين وجعلتهم قادرين علي التمكين الاستثماري داخل الهيئات الرياضية بعيدا عن التعقيدات الروتينية و نشوب بعض النزعات القضائية وفقا لنص القانون (مادة ٧٢) لا يجوز لأي شركة خدمات رياضية مزاولة أعمالها الا بعد الحصول علي ترخيص

من الجهة الادارية المختصة ، ويجوز لهذه الشركات طرح أسهمها في اكتتاب عام وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال كما يجوز قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية ،ولابد من القائمين علي الهيئات الأهلية المتمثلة في (اللجنة الاولمبية ،الاتحادات الرياضية ، الاندية الرياضية) اتباع اللوائح والقوانين الخاصة بقانون الرياضة وألية تنفيذها والاستفادة من اعطاء المزيد من الفرص للاستثمارات الرياضية والحد والتقليل من المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة ٢٠١٧م) ، وأن أهم ما يميز قانون الرياضة الجديد هو المرونة أثناء التنفيذ وللوزير المختص وفقا للقانون مادة (٧٣) يصدر قرارا ينظم قواعد منح ترخيص مزاولة أعمال الخدمات الرياضية وشروطه واجراءاته وغير ذلك من الأمور التنظيمية ٠

وهذا ما أوضحته نتائج دراسة محمد رأفت عبد الرحمن ٢٠٠١م (١٢)، رضا محمد السيد (٢٠٠٨م(١٥) أحمد هادى أحمد ديك (٢٠١٨م)(١) وقاصدي فايزة– وطفياني محظاريه(٢٠٢١) وأسفرت نتائج الدراسة أن عقود حق الانتفاع تكتسب أهمية بالغة كونها أصبحت واسعة الانتشار وتسهم في التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة وتعد نوعا من العقود التي تسهم بتوفير اقتصادي وأمن تستمد أهميتها نتيجة تنوع مصادر استمدادها مما يؤدي الي تنوع هذه العقود، أن عقود البناء والتشغيل والتحويل من العقود الحديثة نسبياً في المعاملات الاقتصادية الجديدة المحلية والدولية التي تمكن حكومات الدول النامية من القيام بعمليات التنمية وإنشاء المشروعات دون قروض دولية.

وبهذا تم الإجابة على التساؤل البحث الذي ينص على " ما الصعوبات تواجه تطبيق نظام حق الانتفاع لبعض الهيئات الأهلية بجمهورية مصر العربية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة (٢٠١٧م).

٧: الاستخلاصات والتوصيات :-

- **الاستخلاصات:**

في ضوء أهداف البحث وفروضه وفي حدود عينة البحث، واستناداً إلى للمُعالجات الإحصائية، وما أشارت إليه من نتائج البحث .. تمكن الباحثين من استخلاص ما يلي

- تراوحت الأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث لبعض الهيئات الأهلية على عبارات المحور(الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في الهيئات الرياضية وفقا لقانون الرياضة (٧١) لسنة (٢٠١٧م) ما بين (٧٥.٧٦ % إلى٩٦.٤٨٪)، حيث جاءت العبارة رقم (١٠٤) في الترتيب الأول بأهمية نسبية بلغت (٩٦.٤٨٪)، في حين جاءت العبارة رقم (١٠٢) في الترتيب الخامس والعشرون والأخير بأهمية نسبية بلغت (٧٥.٧٦ %).

- **التوصيات:**

استناداً إلى ما تشير إليه نتائج هذا البحث. تمكن الباحثين من تحديد التوصيات التي تفيد العمل في مجال الإدارة الرياضية وتطبيق نظام حق الانتفاع على بعض الهيئات الأهلية الرياضية، وذلك على النحو التالي:

١. تطبيق أنظمة حق الانتفاع للشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الرياضية بجمهورية مصر العربية وفقا لقانون الرياضة الجديد (٧١) لسنة ٢٠١٧م.
٢. دعوة القائمين والمسئولين عن إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية بوزارة الشباب والرياضة والهيئات الأهلية على استخدام تطبيق أنظمة حق الانتفاع للشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الرياضية بجمهورية مصر العربية سيكون لما له من دور كبير في الارتقاء بمستوي أداء المؤسسات الرياضية وله دور أكبر في تنمية الموارد الاقتصادية لتلك المؤسسات.
٣. المرونة أثناء تنفيذ قانون الرياضة الجديد حيث يسمح بحرية الاستثمار وتطبيق أساليب الشراكة مع القطاع الخاص دون الإجراءات الروتينية مع الاحتفاظ بحقوق المؤسسة.
٤. الدقة في توفير الأمكانات البشرية لتنفيذ وتطبيق أنظمة حق الانتفاع وذلك لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه المرجوة
٥. إجراء عملية التقويم المستمر لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص للتعرف على مدي جدواها والوقوف على السلبيات التي تحول دون تطويرها.
٦. ضرورة اهتمام إدارة الاستثمار بوزارة الشباب والرياضة بتطبيق أساليب الشراكة مع القطاع الخاص في كافة المؤسسات الرياضية ووضع الضوابط الخاصة بها.
٧. ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل كل مؤسسة رياضية من الخبراء المتخصصين في مجال الاستثمار لدراسة المشروعات التي تقدم من المستثمرين والتعرف على مدي جدولها للمؤسسة الرياضية وكذلك وجود إدارة خاصة بالاستثمار بمديريات الشباب والرياضة يكون من ضمن اختصاصها تطبيق أساليب الشراكة مع القطاع الخاص.
٨. وضع خطة واضحة ومحددة يمكن إتباعها في صقل وتأهيل العاملين بالمؤسسات الرياضية بما يضمن إعداد الكوادر والقيادات المتخصصة في مجالات الاستثمار والخصخصة.

٩. وضع خرائط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التي يمكن تنفيذها بالمؤسسات الرياضية في ضوء مفاهيم الشراكة مع القطاع الخاص

١٠. فتح الأفاق والأفكار الجديدة داخل الجامعات المصرية واتاحة الفرصة الحقيقية للباحثين بزيادة عدد الأبحاث العلمية في هذا المجال

٨ : المراجع:-

المراجع العربية: -

١- أحمد هادى أحمد ديك(٢٠١٨م) : عقد الـ BOT واثره على إحداث التنمية المستدامة "دراسة تطبيقية على اليمن"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، معهد النقل الدولي واللوجستيات ، تحت اشراف سعيد زغلول ، قسم المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات ، مصر ٠

٢- السيد محمد حسن الجوهرى (٢٠٠٦م) : الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام ، كلية الشريعة والقانون – بنين ، منشأة المعارف ، (القاهرة) ٠

٣- بسمة إبراهيم عبد البصير (٢٠١٤م) : الخريطة الاستراتيجية للإداء المتوازن كأداة لإدارة الإداء الاستراتيجي ببعض الهيئات الرياضية الاهلية "دراسة مقارنة" ، دراسة بحثية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا ٠

٤- جواد بشارة سمير (٢٠٠٢م) : النظام القانوني لمشروعات البوت B.O.T البناء –التشغيل – نقل الملكية ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، باريس.

٥- حامد ماهر محمد (٢٠٠٥م) : النظام القانوني لنظام الانشاء والتشغيل وإعادة المشروع ، دار النهضة العربية ، القاهرة٠

٦- حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦م) : دراسات الجدوى والمشروعات الصغيرة في التربية البدنية والرياضية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الأسكندرية ، مصر.

٧- حسن أحمد الشافعي(٢٠٠٧م) : نظام مشروعات البناء- الملكية – التشغيل – نقل الملكية في التربية البدنية والرياضية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ، الأسكندرية ، مصر.

٨- رضا محمد صالح(٢٠٠٧م) : دور مشروعات B.O.T في عملية التنمية الاقتصادية دراسة خاصة عن خدمات الموانئ المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، مصر.

٩- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف (٢٠٠٤م) : تنظيم وإدارة الأعمال ،تنظيم وادارة البنوك التجارية ، المكتب العربي ، الإسكندرية ٠

١٠- علاء محمود التميمى (٢٠٠٦م) : الحاجة إلى أساليب جديدة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في العراق، ٠.جميع الحقوق محفوظة لدينا الوطن٠ العربي

١١- قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة (٢٠١٧م) : الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ مكرر (ب) الصادر في ٥ رمضان سنة ١٤٣٨هـ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠١٧م ، مادة (٧٠) ، (٧١) ، (٧٢) ، (٧٣)، (٧٤) ،(٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧)) ، (٧٨) من الباب الثامن (الأستثمار في المجال الرياضي) ص (٢٨) ، (٢٩)

١٢- محمد رأفت شاش(٢٠٠١م) : دراسة تحليليه لمشاكل القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة في مشروعات B.O.T ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ٠

١٣- مى محمد عزت علي(٢٠١٠م) : النظام القانوني للتعاقد بنظام B.O.O.T دار الجامعة الجديدة ،دار الفروق للنشر والتوزيع الأسكندرية ، مصر.

١٤- هانى صلاح سرى الدين(٢٠٠١م) : التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص "دراسة تحليلية لنظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية B.O.O.T وغيره من صور مشاركة القطاع الخاص في تقدم خدمات البنية الأساسية" ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة

١٥- وائل محمد السيد إسماعيل(٢٠٠٨م) : المشكلات القانونية التي تثيرها عقود B.O.T وما يماثلها دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كليه الحقوق ، جامعة عين شمس ٠

١٦- وليد شحاتة محمد(٢٠٠٥م) : التحليل المحاسبي لجدوى قرارات التمويل والاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المقامة وفقاً لأسلوب البناء- التشغيل – نقل الملكية B.O.T ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ٠

١٧- قاصدي فايزة- وطفياني محظاريه(٢٠٢١م) : دور عقد البناء والتشغيل والتحويل

(B.O.T) فـــي انجـــاز مشـــاريع البنيـــة التحتيـــة للطاقـات المتجـددة ، رسـالة دكتـوراة غيـر منشـورة ، جامعة ابن خلدون تيارات (الجزائر)

المراجع الأجنبية :

18- Diamandis , 2002Panagtis . f and Diacgiannis P.George :social Appraisal of the Built – operate- Transfer Projects Own Utility Industries In comparison To Turnkey Projects " Public finance " vol.49 , no 1. . pp.12- 15.

19- Nielsen's1997. :Trends and evolving risks in design. Build B.O.T and B.O.O.T projects international construction law review

20- Unido1996 :B.O.T,Guide Lines for Infrastructure Development through, Build – Operate – Transfer (B.O.T) Projects, page 3.